شبهة عدم نسبة الجامع المسند الصحيح المختصر للإمام البخاري

تحليل ونقد

إعداد

أ.د/محمد عبد الدايم الجندي

أستاذ الأديان والمذاهب

ووكيل كلية الدعوة الإسلامية للدراسات العليا والبحث العلمي

ohamedsoliman.٢٠١٣@azhar.edu.eg

ملخص البحث

فقد تعرض صحيح البخاري كغيره من كتب السنة لهجمة شعواء تريد أن تهز أركان الدين، وتداهم حصونه، ولكن الله تعالى تكفل بحفظ الوحي كله كتاب وسنة، والهجمة على أصول الدين من قبل خصومه وأعدائه قديمة ولكنها متجددة بتجدد الزمان وبتجدد فرسان الباطل الذين توارثوا الضلال عن ساداتهم وأساتذتهم، وقد تصاعدت في الآونة الأخيرة أشكال تلك الهجمات مع تصاعد التقدم التقني وموجات البث الفضائي التي لا تحكمها حدود دولية، ولا أخلاقية.

ولا شك أن حملات تشويه صحيح البخاري تعمل جاهدة على تكدير صفو الحياة، وتراوغ لتستدرج الوعي الفكري لدى المؤمنين، لاسيما الشباب ليسلموا لرؤى مشرعنة تزييفاً وزوراً، ويستسلم لعقول ممزوجة بظلمات بحر لجي تتابعت ظلماته، بعد أن غشيته أمواجه المتطابقة فآثارهما استطارت الأفئدة شعاعا ورهباً، وهي كثيرة لا تحصى فأحصيها، ولا هي مما يستقصى فأختار بعضا من نواحيها، والمشككون في الصحيح يمثلون سلسلة مراحل، كل مرحلة لها دوره المنوطة به، فمنهم المستخفون ومنهم المجاهرون، منهم الباحثون، ومنهم المدلسون، ومنهم المبلغون والدعاة إلى منتجاتهم الخبيثة، وشبهاتهم المغرضة، ومنهم المبلغون في الشرق والغرب، وهم طلابهم الذين تتلمذوا وتخرجوا عليهم، وهؤلاء تجلت أدوارهم عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

كلمات مفتاحية:(شبهة، البخاري، التشكيك، الصحيح، تشويه، حملات)

مقدمة

الحمد لله الذي فتح بمفاتح الغيوب أقفال القلوب ، وعجزت العقول عن إدراك كنه ذاته ، وتاهت فهوم الفحول في أنوار معرفة صفاته ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، صلاة عليه وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين ، الغر الميامين إلى يوم الدين .

وبعد،

فقد تعرض صحيح البخاري . كغيره من كتب السنة . لهجمة شعواء تريد أن تهز أركان الدين، وتداهم حصونه، ولكن الله تعالى تكفل بحفظ الوحي كله كتاب وسنة، والهجمة على أصول الدين من قبل خصومه وأعدائه قديمة ولكنها متجددة بتجدد الزمان وبتجدد فرسان الباطل الذين توارثوا الضلال عن ساداتهم وأساتذتهم، وقد تصاعدت في الآونة الأخيرة أشكال تلك الهجمات مع تصاعد التقدم التقني وموجات البث الفضائي التي لا تحكمها حدود دولية، ولا أخلاقية.

ولا شك أن حملات تشويه صحيح البخاري تعمل جاهدة على تكدير صفو الحياة، وتراوغ لتستدرج الوعي الفكري لدى المؤمنين . سيما الشباب . ليسلموا لرؤى مشرعنة تزييفاً وزوراً، ويستسلم لعقول ممزوجة بظلمات بحر لجي تتابعت ظلماته ، بعد أن غشيته أمواجه المتطابقة فآثارهما استطارت الأفئدة شعاعا ورهباً ، وهي كثيرة لا تحصى فأحصيها ، ولا هي مما يستقصى فأختار بعضا من نواحيها.

فيالها من عقول مظلمة خابية الشعاع تستحق المواجهة؛ فإما تسلم للحق، وإما ينصت أصحابها ويتوقفوا عن حملاتهم، فلم يعد لديهم ما يُقنعون

به ضمير ديننا المعصوم باستحقاقهم للتمادي في حملاتهم المسعورة بعدما انتهت إليه أفكارهم الضامرة.

والمشككون في الصحيح يمثلون سلسلة مراحل، كل مرحلة لها دوره المنوطة به، فمنهم المستخفون ومنهم المجاهرون، منهم الباحثون، ومنهم المدلسون، ومنهم المبلغون والدعاة إلى منتجاتهم الخبيثة، وشبهاتهم المغرضة، ومنهم المبلغون في الشرق والغرب، وهم طلابهم الذين تتلمذوا وتخرجوا عليهم، وهؤلاء تجلت أدوارهم عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

أهمية البحث:

١. التعرف على ما يثار حول الصحيح مؤصلاً وتجذيره.

٢. وصف الطرح الاستشراقي لعقلية الطاعنين من خلال طعونهم.

٣. التعرف على أبرز الردود التي تجتث هذه الطعون المثارة حول نسبة الصحيح إلى الإمام البخاري.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث في دراسته المنهجين، التحليلي والنقدي نظراً لطبيعة الدراسة.

خطة البحث:تكونت الدراسة في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

المقدمة: وفيها: أهمية الدراسة ومنهج البحث.

التمهيد: التعريف بالإمام البخاري وصحيحه.

المبحث الأول: نص شبهة عدم نسبة الصحيح للإمام البخاري.

المبحث الثاني: وجه الشبهة ونقدها.

الخاتمة: أهم التوصيات والنتائج.

التمهيد

حول الإمام البخاري

التعريف بالإمام البخاري:

اسمه ونسبه:

هو "محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفر "[١].

وبردزبة: "بفتح الباء الموحدة وسكن الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء، هذا هو المشهور في ضبطه، وبه جزم ابن ماكولا، ومعناها بالفارسية الزارع. وكان فارسيا على دين قومه، ثم أسلم والد جده المغيرة على يد اليمان الجعفي والي بخارى، فنسب إليه نسبة ولاء، وقيل له الجعفي لذلك"[٢].

مولده ونشأته ووفاته رضي الله عنه:

ولد الإمام "محمد بن إسماعيل يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ، وهو الحافظ العلم، صاحب «الصحيح» وإمام هذا الشأن، والمعول على صحيحه في أقطار البلدان، وأما والد البخاري، فقال ابن حبان في الطبقة الرابعة من كتاب الثقات: إسماعيل بن إبراهيم البخاري، يروى عن حماد بن زيد، ومالك، روى عنه

---

(١)محمد فؤاد بن عبد الباقي بن صالح بن محمد، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، (ط. دار الحديث ، القاهرة ، بتاريخ : ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م) جـ المقدمة ،صـ د .

(٢)محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ، طبقات المفسرين للداوودي، (ط. دار الكتب العلمية – بيروت – د.ت) جـ٢ ،صـ ١٠٤ .

العراقيون"(١)

وظهر نبوغ الإمام البخاري علميا في سنٍّ مبكرة وهو ابن عشر سنين، فبدأ بطلب العلم ببلدِه "بُخَارَى" قبل أنْ يرتحلَ منها، وفي ست عشرة سنة حفظ كُتب ابن المبارك ووكيع.

من ثناء الأئمّة عَلى البخَارِي رضي الله عنه:

"قال سُلَيْم بْن مجاهد: كنتُ عند محمد بْن سلَام البِيكَنْديّ فقال: لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعين ألف حديث. فخرجت حتى لحِقْتُه فقلتُ: أنت تحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم أو أكثر، ولا أجيئك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة والتّابعين إلَا ولي من ذَلِكَ أصلٌ أحفظه حِفْظًا عَنْ كتاب أو سنة، وقال محمد بْن أَبِي حاتم: سَمِعْتُ يحيى بْن جعْفَر البِيكَنْديّ يَقُولُ: لو قدرتُ أن أزيد فِي عُمَر محمد بْن إِسْمَاعِيل من عمُري لَفَعَلْت؛ فإنّ موتي يكون موت رجلٍ واحد، وموته ذَهَاب العِلْم، وسمعته يَقُولُ لمحمد بْن إِسْمَاعِيل: لولا أنت ما أستطبت العَيْش ببخارى (٢).

وقال حاشد بن إسماعيل: كنت بالبصرة فسمعت قدوم محمد بن إسماعيل، فلما قدم، قَالَ: محمد بن بشار: دخل اليوم سيد الفقهاء، وقال بندارا محمد بن بشار: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل

(١) نفس المصدر – جـ١ ،صـ ٤٤٤ .

(٢) شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (ط.دار الغرب الإسلامي، ط.أولى، ٢٠٠٣ م)جـ٦، صـ ١٤٠.

البخاري ببخارى (١).

منهج الإمام في تكرار الحديث:

كرَّر الإمام البخاري كثيراً من الأحاديث في عدة مواضع، يقول الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح في الفصل الثالث في بيان تقطيع البخاري للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره ما نصه :قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه جواب المتعنت أعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان (٢):

. منها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة، ومنها أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى

. ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها.

---

(١) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (ط.دار الغرب الإسلامي، ط.أولى، ٢٠٠٣ م)ج٢، صـ ٣٢٢

(٢)أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري، تحقيق: محب الدين الخطيب، (ط. دار الفكر، د.ت)ج١، صـ ١٥

. ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بغينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويفرد لكل لفظه باباً مفرداً.

. ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل، ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك.

. ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثم لقى الآخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين، ومنها أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيرويه من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن فهذا جميعه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر، وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله فيستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل وربما نشط فساقه بتمامه فهذا كله في التقطيع

وقد حكى بعض شراح البخاري أنه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قص الخطبة بعرفة باب تعجيل الوقوف قال أبو عبد الله يزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب ولكني لا أريد أن أدخل فيه معاداً، وهو يقتضى أن لا يتعمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد وهو قليل جداً(١)

وفاته رضي الله عنه:

توفي الإمام البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر ودفن يوم الفطر بعد الظهر مستهل شوال من شهور سنة ست وخمسين ومائتين بخرتنك قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها وكان له بها قرابة فتوفي عندهم (٢).

(١)نفس المصدر والصفحة.

(٢)سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق : د. أبو لبابة حسين ، (ط. دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض

الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦) جـ١،صـ ٣٠٧ .

المبحث الأول

نص شبهة عدم نسبة الصحيح للإمام البخاري

دارت شبكة إنكار نسبة "الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه" (صحيح الإمام البخاري) في فلك تشكيكي يعمد إلى هدم أصل كامل، وعماد أصل في التشريع الإسلامي كله، وفيما يأتي نذكر نص الشبهة:

نص الشبهة:

قالوا: لم يشهد البخاري الصحيح مكتوباً:

ادعى أصحاب هذه الشبهة أن سيدنا الإمام البخاري رحمه الله ورضي عنه مات قبل أن يسطِّر الصحيح، وأن تتمته كانت على يد من جاء بعده، فكان الصحيح منقوصاً، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة بما ذكره الإمام أبو الوليد الباجي(١) المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري فقال أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي قال حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال انتسخت كتاب البخاري من أصله

(١)سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التّجيبي القرطبي المعروف بأبي الوليد الباجي، نسبة إلى باجة–بموحدة وجيم–قرية بإفريقية، الحافظ الأندلسي، كان من علماء الأندلس وحفاظها، ارتحل إلى بغداد، وأقام بها ثلاثة أعوام يدرس الفقه ويقرأ الحديث، ولقي بها جماعة من العلماء كالقاضي أبي الطيب الطبري، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وقرأ علم الكلام بالموصل على أبي جعفر السّمناني، وسمع الكثير، وبرع في الفقه والحديث والأصول والنظر، ثم رجع إلى وطنه بعد ثلاث عشرة سنة، وقيل: إنه ولي قضاء حلب، قال أبو علي بن سكّرة: ما رأيت أحدا على سمته وهيئته وتوقير مجلسه، وصنف كتبا كثيرة، منها: كتاب «المنتقى» وكتاب «إحكام الفصول في أحكام الأصول» وكتاب «التعديل والتجريح فيمن روى عنه البخاري في الصحيح، ووقع بينه وبين أبي محمد بن حزم الظاهري مجالس ومناظرات، توفي سنة أربع وسبعين وأربع مائة، انظر: أبو محمد الطيب الهِجراني الحضرمي الشافعي، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، جـ٣، صـ٤٦٧.

الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيء ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض قال أبو الوليد الباجي.

ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهنى ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه.

ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث، قال الباجى: وإنما أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ انتهى قلت وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة جدا[1].

(١)أحمد بن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، بتحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، (ط. دار الفكر، د.ت) جـ١، صـ٨.

المبحث الثاني

وجه الشبهة ونقدها

وجه الشبهة:

هذه الشبهة توهم القارئ أن الإمام البخاري لم يترك الصحيح مسطراً ومنتظماً، وإنما ترك مسودة غير مبيضة ولا منقحة، وهذا مدعاة لعدم الدقة والضبط ، ويقصدون من هذا الزعم إلى التشكيك في صحة البخاري، ويأتي نقد الشبهة في الآتي:

أولاً: أن ما ذكره المستملي والباجي يقصد به التراجم وليس الأحاديث:

إن الإمام البخاري رحمه الله سطّر كتابه وضبطه ونظمه، وبلغ فيه منتهى التهذيب، ومن سياق الكلام يتضح جلياً أن الإمام البخاري رحمه الله بيض تراجم لم يذكر فيها حديثاً، أو ذكر بعض الأحاديث دون أن يسم لها باباً، وفي ذلك حجة على من أنكر، حيث يشير إلى أن البخاري بيّض أحاديثه بنفسه، ونقحها.

ثانياً: ما ذكره المعلمي في الأنوار الكاشفة: أن البخاري حدث بتلك النسخة وسمع الناس منه منها وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته، فثبت بذلك أنه مطمئن إلى جميع ما أثبته فيها. لكن ترك مواضع بياضا رجاء أن يضيفها فيما بعد فلم يتفق ذلك، وهي ثلاثة أنواع:

الأول: أن يثبت الترجمة وحديثاً أو أكثر ثم يترك بياضاً لحديث كان يفكر في زيادته، وأخر ذلك لسبب ما ككونه كان يجب إثباته كما هو في أصله ولم يتيسر له الظفر به حينئذ.

الثاني: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مر.

الثالث: أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضاً للترجمة لأنه يعني جداً بالتراجم ويضمنها حديثاً وينبه فيها على معنى خفي في الحديث حمله على معنى خاص أو نحو ذلك. فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمه حين يستقر رأيه وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل في ما أثتبه[١].

ثانيا: من الأدلة القارعة المرغمة والأدلة الواخزة الملجمة على أن الإمام البخاري حرر كتابه بنفسه من قول الإمام أبي جعفر محمود عمر العقيلي(٢):

لَمَّا أَلَّف البخاري كتاب الصحيح، عرَضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، قال العُقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[٣].

ثالثاً: من الحجج الدامغة لشبهة إنكار نسبة الصحيح للإمام البخاري

ورود الصحيح منسوباً إلى البخاري بالتواتر والسماع عنه مباشرة، وهو أقوى من المكتوب الذي قد يشك في تصحيفه أو تحريفه، وهو نفسه أقوى ما وصل إلينا القرآن من خلاله، فعن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروي عنه

---

(١)عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، (ط.المطبعة السلفية، بيروت – ١٤٠٢هـ. – ١٩٨٢م.) جـ١، صـ٨.

(٢)أبو جعفر محمود بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد،

(٣)أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ط. دار المعرفة، بيروت ، ١٣٧٩)جـ ١، صـ ٧.

غيري (١)،وعن الفربري أيضاً، أنه قال: قال: محمَّد بن إسماعيل البخاري: ما وضعتُ في كتاب "الصحيح" حديثاً إلا اغتسلتُ قبلَ ذلك، وصليتُ ركعتين(٢)، فأي أدب كهذا مع حديث رسول الله؟!!.

رابعاً: مما يدحض ما سولته الأصابع الخفية الخبيثة التي جاءت لتلقي بوابل من الدسائس المشينة على كاهل الصحيح المظلوم، واختلط الأمر على المفاهيم وأشكل، أن نسخة الصحيح الأصيلة التي سطرها الإمام البخاري بيدها بقيت عند تلميذه الفربري، وقد تلقاها عنه جمع غفير من الأكابر، وقد اشتهر منهم تسعة أو سبعة من الحفاظ المخضرمين، والذين قاموا بنسخه من الأصل؛ ومنهم: " أبي محمد الحموي وأبي إسحاق المستملي وأبي الهيثم الكُشميهني عن الفربري عن البخاري"(٣)، ونراهم في سند الإجازات، ومن أمثلة ذلك: "أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي، أنبانا أبو مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد ابن محمد الهروي، أنبأنا المشايخ: العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، وأبو محمد عبد الله بن حمّويه السرخسي، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمَيْهَني، قالوا: أنبأنا أبو عبد الله

(١)يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف (ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ، سنة ١٤٠٠ – ١٩٨٠)جـ ٢٤، صـ ٤٤٣، وأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ط. دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت) جـ٢، صـ٩، وتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله، (ط. دار النوادر، ط. ثانية، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م)جـ ١، صـ ٣١٣.

(٢)تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله، جـ ١، صـ ٣١٣.

(٣)أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي، العجالة في الأحاديث المسلسلة، (ط.دار البصائر، دمشق، ط.ثانية ، سنة ١٩٨٥م)صـ٦٢.

محمد ابن يوسف بن مطر ابن صالح الفربري أبنأنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري قراءة عليه وأنا أسمع، مرتين: مرة ببخارى ومرة بفربر" (١).

وكان سماع الإمام المحدث أبو إسحاق المستمليّ للصحيح في سنة أربع عشرة وثلاثمائة، وقال المستمليّ: "انتسخت كتاب البخاري من أصله ، كما عند ابن يوسف فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيَّضة كثيرة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم عليها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض(٢).

خامسا: تأكيد البخاري على أنه أتم الصحيح، وهذبه، ودققه، وراجعة ثلاث مرات قبل موته:

يقول أبو جعفر محمد بن أبي حاتم، سمعت أبا عبد الله . البخاري . يقول: صنفت جميع كتبي ثلاث مرات(٣).

وقال البخاري: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ، وعنه أنه قال : صنفت ((الجامع)) من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله، وقال: صنفت

(١)محمد بن غازي بن داود القرشي البغدادي، جائزة القاري في أسانيد مختصر البخاري، جـ٤، صـ٥.

(٢)أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب(ط. دار الفكر، د.ت)جـ١، صـ٨.

(٣)شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط (مؤسسة الرسالة، د.ت)جـ٢٣، صـ٣٩٥.

كتابي ((الجامع)) في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى ، وصليت ركعتين وتيقنت صحته(١).

يقول العلامة أبو شهبة" وليس أدل على ما بذله من جهد وتنقيح وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه في غاية الصحة من قوله: «جَمَعْتُ كِتَابِي هَذَا مِنْ سِتِّمِائَةِ أَلْفَ حَدِيثٍ» وقد استفاض واشتهر أن البخاري لم يمت إلاَّ بعد أن حَدَّثَ بصحيحه الكثيرين من تلاميذه وأنهم تسابقوا في كتابة أصله الذي بالغ في التحري في جمع أحاديثه حتى وصل إلينا كما تركه(٢).

- **نتيجة طبيعية:**

بعد العرض السابق لم يعد مجال لقائل بأن البخاري لم يكتب صحيحه، ولم يترك أصلاً مبيضاً، فالبخاري كان يصنف ثلاث نسخ من كل مؤلف من مؤلفاته، وفي مقدمتها" الجامع"، وأما النسخة التي وجد فيها بعض النقص فهي ثالث النسخ التي كان يبيضها بيده، وعليه فالقول بأن أحداً من النساخ أو التلاميذ تصرف في صحيح البخاري بعد موت صاحبة أي تصرف، هو قول ممتنع غير مقبول عقلاً ومنطقاً؛ إذ ليس من الممكن أن يلقى تسعة آلاف من طلابه للصحيح بعد أن عرضه على الكبار من العلماء من أئمة الحديث، ثم يقال بعد ذلك أن الإمام البخاري لم يستقر على صورة الجامع النهائية، فهل يعقل أن يقره العلماء على شيء غير مصنف، أو غير مكتمل،

---

(١)نفس المصدر والصفحة.

(٢)محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، (مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، سنة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م) صـ٢٦٢.

أو غير مبيض، إذن على اذا أقروه؟؟؟، أم إنهم أقروه قبل أن يوجد الصحيح؟!!!، وفيم قضى الإمام مسيرة الستة عشر عاماً؟!!! بالطبع كلام غير معقول، والقائل به متغطرس مجادل بالباطل.

خاتمـــة

من خلال العرض السابق، يصل الباحث في ختام بحثه إلى نتائج وتوصيات يبينها فيما يلي:

أولاً: أهم النتائج: انتهى الباحث بعد استقرائه للشبهة موضوع الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١. ادعى أصحاب هذه الشبهة أن سيدنا الإمام البخاري رحمه الله ورضي عنه مات قبل أن يسطِّر الصحيح، وأن تتمته كانت على يد من جاء بعده، فكان الصحيح منقوصاً.

٢. أن هذه الشبهة توهم القارئ أن الإمام البخاري لم يترك الصحيح مسطراً ومنتظماً.

٣. أن البخاري حدث بتلك النسخة وسمع الناس منه منها وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته.

٤. لَمَّا ألَّف البخاري كتاب الصحيح، عرَضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة.

٥. من الحجج الدامغة لشبهة إنكار نسبة الصحيح للإمام البخاري ورود الصحيح منسوباً إلى البخاري بالتواتر والسماع عنه مباشرة.

٦. أن نسخة الصحيح الأصيلة التي سطرها الإمام البخاري بيدها بقيت عند تلميذه الفربري، وقد تلقاها عنه جمع غفير من الأكابر.

أهم التوصيات: يوصي الباحث بما يأتي:

١ . عقد مؤتمرات تفعيلية ، تحولا من نقطة مجرد النظرية، تعالج مشكلة الانقلاب التقافي وأحادية النظرة ودسيسة الحكم على الإسلام والمسلمين طعنا في الثوابت وتجريحا في الكبار.

٢ . تفعيل دور المؤسسات العلمية والدعوية التي لا تتوانى في قضايا الأمة الشائكة، لتكوين هيئات من كبار العلماء وعمل قنوات تقنية وفضائية علمية واقعية عالمية تسرد وقائع الشبهات وترد عليها.

والله ولي التوفيق والسداد؛؛؛

فهرس المصادر والمراجع

١. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري، تحقيق: محب الدين الخطيب، (ط. دار الفكر، د.ت)
٢. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ط. دار المعرفة، بيروت ، ١٣٧٩)
٣. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب(ط. دار الفكر، د.ت)
٤. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (ط.دار الغرب الإسلامي، ط.أولى، ٢٠٠٣ م)
٥. أبو الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي، العجالة في الأحاديث المسلسلة، (ط.دار البصائر، دمشق، ط.ثانية ، سنة ١٩٨٥م)
٦. أحمد بن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، بتحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، (ط. دار الفكر، د.ت)
٧. أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ط. دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت)

٨. تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله، (ط. دار النوادر، ط. ثانية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)

٩. سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق : د. أبو لبابة حسين ، (ط. دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ - ١٩٨٦)

١٠. شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (ط.دار الغرب الإسلامي، ط.أولى، ٢٠٠٣ م)

١١. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط (مؤسسة الرسالة، د.ت)

١٢. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، (ط.المطبعة السلفية، بيروت – ١٤٠٢هـ. – ١٩٨٢م.)

١٣. محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ، طبقات المفسرين للداوودي، (ط. دار الكتب العلمية – بيروت – د.ت)

١٤. محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، (مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، سنة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م)

١٥. محمد فؤاد بن عبد الباقي بن صالح بن محمد، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، (ط. دار الحديث ، القاهرة ، بتاريخ : ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م)

١٦. يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف (ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ، سنة ١٤٠٠ – ١٩٨٠)

فهرس المحتويات

المحتويات

ملخص البحث ٩
مقدمة ١٠
التمهيد ١٢
حول الإمام البخاري ١٢
المبحث الأول ١٧
نص شبهة عدم نسبة الصحيح للإمام البخاري ١٧
المبحث الثاني ١٩
وجه الشبهة ونقدها ١٩
خاتمـــة ٢٥
فهرس المصادر والمراجع ٢٧
فهرس المحتويات ٣٠